مجلة الحقوق والحريات
المجلد 11 ، العدد 1
السنة 2023 ، ص142-ص156

الهجرة غير الشرعية في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

Illegal immigration in the renewed European neighborhood policy

ترغيني أمال [1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

amel.terghini@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/12/29	2023/01/24	2023/04/20

الملخص:

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم التحديات الأمنية الخطيرة في المنطقة المتوسطية، وهذا نظرا لما تخلفه من إنعكاسات سلبية على الدول المصدرة والدول المستقبلة معا، ولقد أسهمت عدة عوامل في إستفحال هذه الظاهرة خاصة بعد أحداث الربيع العربي لسنة **2011**، وبما أن أوروبا تعتبر بمثابة الوجهة المفضلة لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، أثار ت هذه الظاهرة مخاوف المجموعة الأوروبية وإعتبرتها كمشكل أمني كبير يهدد أمنها وإستقرارها، وعليه قامت الدول الأوروبية بإنشاء عدة مبادرات سياسية أمنية كانت سياسة الجوار الأوروبية من بين هذه المبادرات، إلا أن الظروف السياسية التي عصفت بالمنطقة خاصة العربية سرع من مراجعة هذه السياسية لتتماشى والظروف السياسية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية-المتوسط-الإتحاد الأوروبي-سياسة الجوار الأوروبية.

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration constituted one of the most serious security challenges in the Mediterranean region, due to its negative repercussions on the exporting and receiving countries together. Several factors contributed to the exacerbation of this phenomenon, especially after the events of the Arab Spring of 2011, and since Europe is considered as the destination. Favored by large numbers of illegal immigrants, this phenomenon raised the concerns

المؤلف المرسل : أمال ترغيني

of the European Community and considered it as a major security problem threatening its security and stability, and accordingly European countries established several security political initiatives, the European Neighborhood Policy was among these initiatives, but the political conditions that afflicted the region, especially the Arab Accelerate the review of this policy in line with the political conditions in the region.

key words: Illegal immigration - Méditerranéen - Européen Union - Européen Neighborhood Policy.

مقدمة:

ساهمت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في إحداث تغيرات على مجموعة من التوجهات، حيث برزت العديد من الظواهر الأمنية الجديدة والتي أصبحت تؤرق وتحد على كيان الدولة، بل تتجاوز حدودها السياسية خاصة في ظل الإنفتاح التي دعت إليه العولمة، ومن بين هذه التهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أخذت تكتسب أهمية كبيرة من طرف مختلف الفواعل الدولية.

ولعل ما زاد من إهتمام الدول الكبرى لأهمية هذه الظاهرة هو ما حصل في المنطقة العربية من تحولات سياسية أدت إلى ظهور ما يسمى بـ :"**الربيع العربي**" لسنة **2011**، حيث أدت هذه التغيرات إلى إنتشار رهيب ومخيف للهجرة غير الشرعية، خاصة بعد سقوط العديد من الأنظمة الإستبدادية خاصة نظام معمر القذافي في ليبيا، أين ظهرت ما يعرف بمفهوم بالدولة الفاشلة.

وعلى إعتبار أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للحدود وبإمكانها أن تهدد الأمن والإستقرار خاصة لدى الدول الأوروبية، سعى الإتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة نهج سياسته الأوروبية لتتماشى والظروف السياسية في المنطقة، حيث قام بمراجعة سياسته الجوار الأوروبي، أملا منه أن تحقق هذه السياسة الأمن والإستقرار في دول الجوار والذي سيؤدي حتما إلى ترسيخ الإستقرار والأمن في دول المتوسط ككل.

وعليه فإن موضوع الدراسة يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذه المراجعة، فإلى أي مدى إستطاعت سياسة الجوار الأوروبية المنقحة أن تحقق الأمن والإستقرار في ظل التهديدات الأمنية العابرة للحدود؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والوقوف على النقاط الرئيسية التي يثيرها هذا الموضوع تم إستخدام المنهج الوصفي لمعالجة المعطيات المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية المتجددة، وكذا واقع الهجرة غير الشرعية في الضفة الجنوبية للمتوسط عقب أحداث الربيع العربي، كما ما تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للدراسة، في حين تناول المبحث الثاني: الهجرة والتنقل في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للدراسة

أثر التحول في مفهوم الأمن في التحول في طبيعة التهديدات الأمنية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين ظهرت تهديدات جديدة ذات طابع أمني والناتجة عن ظهور عدة فواعل جديدة، كما أصبح من الصعب تحديد وجهتها وكذا التحكم في مسارها، ولعل من بين أهم هذه الظواهر نجد ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي زادت حدتها خاصة بعد عام **2011** أي بعد إنتشار الثورات العربية وظهور ما يسمى "بالربيع العربي" والتي أصبحت تؤرق الدول الغربية بما فيها الإتحاد الأوروبي وهذا نظرا لما تخلفه هذه الظاهرة من تداعيات أمنية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية و حتى ثقافية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

إن من الصعب إيجاد تعريف دقيق للهجرة غير الشرعية لأنها وكغيرها من مصطلحات العلوم الإجتماعية التي يصعب إيجاد تعريف دقيق وواضح لها، وهذا ما يفسر تعدد المفاهيم للدول حول مصطلح الهجرة غير الشرعية، وسنعالج في هذا المطلب مجموعة من أهم التعاريف الموجهة لمفهوم الهجرة غير الشرعية.

تعد ظاهرة الهجرة بكل أنواعها(شرعية وغير شرعية) ظاهرة إنسانية فرضتها الإختلافات الموجودة في الأوضاع الأمنية والمعيشية بين مختلف مناطق العالم، فهي إنتقال الأفراد بحثا عن مكان آمن للإستقرار وتحقيق العيش الكريم، ولقد تغير هذا المنظور البسيط لظاهرة الهجرة لتصبح ملازمة لمظاهر العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، نظرا للتحولات الحاصلة على مستوى الدول المصدرة والمستقبلة في آن واحد[1]، فقد تكون من مكان إلى آخر داخل

[1]-مرسي مشري،" أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية : الدوافع والإنعكاسات"، مجلة سياسات عربية، العدد15، 2015، ص71.

الدولة وتسمى حينئذ بالهجرة الداخلية، وقد تكون من دولة لأخرى فتكون هجرة دولية والتي تشتمل على دولة المنشأ التي تصدر المهاجر، وتسمى أيضا دولة المصدر، وعلى دولة الإستقبال التي يقصدها المهاجر وتسمى دولة المقصد، وعلى دولة ثالثة أو أكثر وتكون ممرا للمهاجرين وتسمى دولة العبور[1].

فالهجرة من منظور الدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين، أما الهجرة من منظور الدولة المرسلة أو المصدرة حيث يطلق على مفهوم الهجرة من منظور الدولة المرسلة أو المصدرة حيث يطلق على الهجرة في هذه الحالة مصطلح الإرتحال أو النزوح[2].

وعلى العموم و من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي للهجرة مفاده أن الهجرة هي عبارة عن إنتقال الأفراد سواء بصفة فردية أم جماعية من مكان جغرافي إلى مكان آخر سواء داخل الحدود الوطنية أو عبر الحدود الدولية بصفة قسرية أو طوعية، وعادة ما يتم هذا الإنتقال بطرق قانونية أو غير قانونية بنية الإنتقال الدائم أم المؤقت للبحث عن وضع أكثر إستقرار سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية، لذلك تعتبر الأوضاع كأحد أهم العوامل الدافعة و الجاذبة في نفس الوقت للمهاجرين، كما و يمكن القول أن العامل الأساسي الذي ساهم في إنتشار هذه الظاهرة في المنطقة المتوسطية هو حدوث الإضطرابات السياسية في المنطقة العربية و ما خلفته من تداعيات خلال فترة **2011** وخاصة الحرب في ليبيا و سوريا وظهور التنظيمات الإرهابية(داعش).

المطلب الثاني: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

لعبت التغيرات السياسية وكذا الأمنية في منطقة المتوسط بعد فترة الحرب الباردة دورا أساسي في تبني الدول الأوروبية مجموعة من المشاريع ومبادرات التعاون مع دول الجوار وذلك بهدف تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة، ولعل من

[1] - فريدة حموم،"الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد13، العدد18، 2022، ص85.

[2] - هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص88.

أهم هذه المبادرات **سياسة الجوار الأوروبية** والتي كانت بداية إنطلاقها سنة **2003**، إلا أن الظروف السياسية في المنطقة وخاصة الجنوبية منها فرضت على دول الإتحاد الأوروبي إعادة صياغة ومراجعة هذه السياسية تماشيا والتحولات السياسية خاصة بعد فترة الربيع العربي لسنة **2011**.

تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية:

-تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام كأولوية ثم خلق أرضية للواجبات المشتركة للأمن والإستقرار في المنطقة.

-تحقيق تكامل إقتصادي فعلي يساهم في تحريك المجال الاجتماعي.

-إقامة تعاون فعال في مجال العدالة والشؤون الداخلية خاصة فيما يتعلق بتسيير الحدود وتنقل الأشخاص المهاجرين ومكافحة الإرهاب.

-تقوية الترابط والتواصل بين الجماعات المختلفة[1].

كما تمثل سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن إعتبار الإتحاد الأوروبي وجيرانه على أنهم مجمع أمني متشابك أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى، لذلك فالهدف الرئيسي للإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الجديدة هو توسيع دائرة الأمن حول أوروبا، وتقوم سياسة الجوار الأوروبي على فكرة بسيطة طرحت في قمة المجلس الأوروبي في كوبنهاجن في ديسمبر **2002** حيث رأت الدول الأوروبية أنه يجب على الإتحاد الأوروبي الموسع نحو الشرق أن يحسن علاقاته مع دول الجيران على أساس من القيم المشتركة و في نفس الوقت تجنب ظهور تقسيم جديد داخل أوروبا، ولهذا دعا المجلس الأوروبي إلى ضرورة إيجاد علاقات أقوى مع أوكرانيا ومولدوفا وبيلاروسيا ودول جنوب المتوسط. وفي ضوء فشل سياسة الجوار الأوروبي على مدار العقد الماضي، قام مفوض السياسة الأوروبية للجوار المكلف بالمفاوضات والتوسيع **يوهانس هام johannes Hahn** والممثلة السامية/نائبة اللجنة **فريديريكا موقريني Mogherini Federica** في **04** مارس **2015** بنشر وثيقة تشاور حول مستقبل

[1] - عاشور لكوشة ومحمد كريم خيدر، "السياسات الأوروبية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد01، 2022، ص 732.

سياسة الجوار الأوروبية، تهدف إلى فتح نقاش عام حول "**إصلاح أساسي**" لهذه السياسة، ظلت المشاورات مفتوحة لمدة أربعة أشهر وسمحت للمواطنين، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الفكرية، والجامعات، والسلطات العامة بتقديم رأي منطقي حول كيفية إصلاح هذه السياسة، إنتهت هذه العملية في نوفمبر **2015**، حيث نشرت المفوضية الأوروبية سياسة الجوار الأوروبية الجديدة(**NPEV**) بعد عملية المراجعة المذكورة.[1]

هدفت هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى إقتراح طريقة لبناء الإتحاد الأوروبي وجيرانه وشراكات أكثر فاعلية في الجوار، وتتمثل مجالات الشراكة في مضمون سياسة الجوار الأوروبية في أربع مجالات رئيسية وهي: الحكم الرشيد والديمقراطية وسياسة القانون وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، الأمن والهجرة والتنقل.[2]

المبحث الثاني: الهجرة والتنقل في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

أصبحت قضايا الهجرة غير الشرعية في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، كما أصبحت تشكل مصدر قلق وخطر للكثير من الدول، وهذا نظرا لتداعياتها الخطيرة على الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والأمنية خاصة.

المطلب الأول: و اقع الهجرة غير الشرعية عقب أحداث الحراك السياسي2011

لقد كان عام **2011** عاما مفصليا في مسيرة الشعوب العربية، إذ شهدت المنطقة العربية نجاح الثورة التونسية وسقوط نظام بن علي، لتفتح الطريق إلى توالي الثورات في المنطقة العربية ككل[3]، وأطاحت هذه الثورات في موجتها الأولى عام **2011**، عددا من رموز نظم الحكم التي ظلت مسيطرة على السلطة في بلدانها عدة عقود، بدءا من تونس التي إنطلقت

[1] -أمينة حلال، تطور السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي: السياسة الأوروبية للجوار نموذجا، في: **الأمن في المتوسط: الإشكالات النظرية والقضايا الإستراتيجية**، الجزء2، تحرير، توفيق بوستي، الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2022، ص ص 543-535.

[2] - عائشة قادة بن عبد الله وعياد محمد سمير، "المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار المتجددة"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد07، العدد02، 2021، ص982.

[3] - محمد المصري، "إتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية"، مجلة سياسات عربية، العدد02، 2013، ص104.

منها شرارة الإحتجاجات الشعبية في ديسمبر **2010**، مرورا بمصر التي شهدت أوسع إحتجاجات شعبية في تاريخا في جانفي **2011**، قبل أن تمتد بعدواها-بأوجه ودرجات مختلفة- إلى الكثير من البلدان العربية الأخرى مثل ليبيا واليمن وسوريا والمغرب والبحرين و غيرها، وأفرزت هذه الثورات تحديا أمنيا خطيرا[1]تمثل في بروز وتنامي العديد من التهديدات الأمنية والتي لم يعد بمقدور الدول الأوروبية منعها ومكافحتها، وبالتالي أثرت هذه الأحداث على زعزعة الأمن الأوروبي خاصة فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

دفعت بعض الأحداث مثل الربيع العربي لسنة **2011** دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى هجرة الكثير من الناس بحثا عن حياة أكثر إستقرارا من الناحية الاقتصادية والأمنية والإجتماعية، ولما كانت القارة الأوروبية الملاذ الأقرب للمهاجرين وطالبي اللجوء من الناحية الجغرافية، تحولت دول أوروبا الشمالية على وجه التحديد إلى دول مقصد مفضل للمهاجرين وطالبي اللجوء.[2]

شهدت أوروبا منذ بداية الحراك السياسي الليبي لعام **2011** ارتفاع في موجة الهجرة غير الشرعية، لتصل ما بين سنة **2012-2015** أرقام خيالية، وهذا بسبب إعتبار ليبيا من دول الحراك اذ تمثل نقطة عبور المهاجرين إلى أوروبا. ففي سنة **2011** ومع بداية الحرب الليبية عبر حوالي **70** ألف مهاجر المتوسط نحو أوروبا[3]،كما كشف تقرير صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الثورة الليبية زادت من وتيرة أعداد المهاجرين إلى أوروبا، وقد بلغ عدد الذين عبروا المتوسط إنطلاقا من ليبيا عام **2012** بـ **20.000** وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة حيث وصل إلى سنة **2013** إلى **70.000**، وفي سنة **2014** قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي **207.000** مهاجر عبروا المتوسط إنطلاقا من السواحل الليبية إلى أوروبا،

---

[1]- فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص ص 48-93.

[2] - بلعربي علي، " سياسات الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الإعتبارات الأمنية والسياسية"، مجلة المفكر القانوني والسياسي، المجلد05، العدد02، 2021، ص 190.

[3] - عمر ياسين خضيرات، "مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي(2010-2015)"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد14، العدد01، 2017، ص142.

وبحسب اجتماع بروكسل في 08 ماي 2015 قدر أن حوالي 50 الف مهاجر دخلوا أوروبا، منهم 30 ألف دخلوا شواطئ إيطاليا ليرتفع معدل زيادة في وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى مستوى قياسي بلغ 250% خلال العام 2011، كما وأشارت المنظمة العالمية للهجرة في تقرير لها أن حوالي 3400 شخصا قتلوا أو فقدوا أثناء محاولتهم عبور المتوسط إنطلاقا من شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط. ويعتبر شهر أفريل 2015 كارثيا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث قضى أكثر من 800 مهاجر غرقا قبالة السواحل الليبية[1]، لكن ما يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن السبب وراء ارتفاع الأعداد الهائلة للمهاجرين هو غياب الدولة في مراقبة الحدود والشواطئ والتي أفرز عنها أيضا غياب أو إنعدام الشبه التام للأمن وكذا إنتشار العنف والفوضى، هذا ما جعل دول الحراك السياسي بمثابة مركز للعبور إلى الضفة المقابلة عبر ليبيا وتونس والجزائر ومصر وغيرها من دول الحراك.

خريطة رقم(01): تبين الهجرة غير الشرعية في سنة 2014.

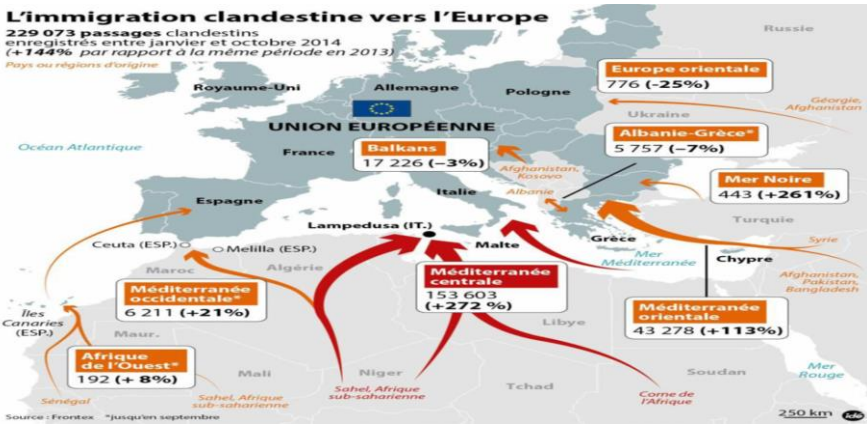

https://www.20minutes.fr/monde/1508935-20150102-migrations-clandestinescargos-fantomes-nouvelle-strategie-passeurs

[1] - عائشة بوكليخة، **الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا**، (أطروحة دكتوراه)، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص200.

ما يلاحظ من خلال هذه الخريطة أن هناك زيادة تقدر بحوالي **272**% من المهاجرين غير الشرعيين الذين مروا من ليبيا وعددهم قدر بـ **153.603** مهاجر، لذلك يتبين لنا أن الأزمة الليبية تعتبر السبب الأساسي المؤدي إلى ارتفاع نسبة عدد المهاجرين لسنة **2014**.

كما يمكن القول أن السبب وراء هذا الإرتفاع الهائل لنسبة المهاجرين غير الشرعيين هو سقوط أنظمة عربية كانت حليفة للدول الأوروبية، كنظامي معمر القذافي ونظام بن علي، وبسقوطهما زادت تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو السواحل الأوروبية المتوسطية.

كما ساهمت التحولات السياسية الجديدة(أحداث ما بعد الربيع العربي) في تصاعد ظاهرة الإتجار غير الشرعي بالبشر من بلدان جنوب المتوسط والساحل الإفريقي نحو البلدان الأوروبية، إذ أنه وبعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا وغير المباشر في سوريا أحصت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر عام **2014** أن نسبة هامة من الأطفال ونساء كلن من ليبيا وسوريا، إضافة لنسب من اللاجئين الفارين من الحرب في هذين البلدين يتم إستغلالهم كسلعة للمتاجرة بهم في السوق الدولية غير الشرعية لما يعرف بالنخاسة(الإتجار بالبشر)، حيث تشير الإحصائيات المقدمة من طرف هذا التقرير السابق الذكر، إلى أنه يتم سنويا إحصاء حوالي **1240** طفل مهرب من ليبيا وسوريا وحدهما[1].

وبالرغم من عزم الإتحاد الأوروبي على مواجهة تدفقات الهجرة، إلا أنه لا تزال طبيعتها ونطاقها غير متحكم فيهما، ففي عام **2016** حاول عدد قياسي من اللاجئين والمهاجرين عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، فأكثر من **181.000** شخص عام **2016** وفقا لوزارة الداخلية الإيطالية، حيث إتخذت الغالبية العظمى منهم طريق وسط البحر المتوسط، وعبروا ليبيا **90**% الحالات والنيجر، وبالتالي فإن طريق وسط

[1] - سعيد سايل،" العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد25، 2016، ص17.

البحر المتوسط هو الطريق الأكثر إستخداما من قبل المهاجرين الذين يصلون في وضع غير قانوني إلى أوروبا.[1]

المطلب الثاني: ظاهرة الهجرة والتنقل في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

تعد سياسة الجوار الأوروبية منذ إنطلاقها في مارس **2003** من خلال إعلان المفوضية الأوروبية بمثابة سياسة خارجية إقليمية تهدف إلى تطوير علاقات مميزة مع الجيران للإتحاد الأوروبي الموسع، دون منحهم إمكانية الإنظمام، فالهدف الرئيسي لهذه السياسة هو ضمان تهيئة بيئة أمنة ومستقرة ومزدهرة في الجوار الجنوبي والشرقي للإتحاد الأوروبي، مع ترقية التعاون السياسي والإقتصادي والتجاري والأمني والثقافي مع دول الجوار، وهي بذلك الإشتراك في كل شيء إلا الإنضمام إلى المؤسسات الإتحاد الأوروبي[2]، أي بمعنى أن هدف هذه السياسة هو تعزيز الأمن والإستقرار في البلدان الأقرب لحدود الإتحاد الأوروبي. إلا أنه وخلال **12** عاما مضت حصلت تغيرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالإتحاد الأوروبي، حيث أدت النزاعات، وتصاعد التطرف والإرهاب، وإنتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الأخرى التي يواجهها القانون الدولي، وكذا الإضطرابات الاقتصادية إلى تدفقات كبيرة للمهاجرين خلفت تداعياتها في مختلف أنحاء شمال إفريقيا والشرق الأوسط[3].

ومما لاشك أن مجموعة التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أصبح أقل إستقرارا بسبب أحداث الثورات العربية عام **2011**، فالحرب الأهلية في سوريا، وكذا النزاع والإنفلات الأمني في ليبيا وتصاعد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**" في العراق وسوريا، والهجمات الإرهابية في أوروبا، كلها عوامل خلفت تداعيات في مختلف أنحاء المنطقة وأسهمت في زيادة التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وجيرانه على حد

[1] - كاهنة شاطري، "السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: الدوافع، الآليات والتحديات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2021، ص 1974.

[2] - أيمن بلجيلالي وغازلي عبد الحليم، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد01، 2020، ص311.

[3] - المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه لبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 2015، ص02.

سواء، الأمر الذي فاقم أيضا حركات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والتهديدات الأمنية، وعلى خلفية هذه الأحداث تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار عام **2011** بهدف وضع إستراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة والتي أدت إلى الإنتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار وكذا الإضطرابات السياسية[1]، لذلك تسعى سياسة الجوار إلى معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف من الضغط، والعمل على إعادة من ليس له الحق في الإقامة بالإتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة[2].

وعليه ينظر الإتحاد الأوروبي إلى هذه الظاهرة في مراجعته لسياسة الجوار الأوروبية المجددة من خلال:

- أن الهجرة ظاهرة عالمية تؤثر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. والتعاون مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجال الهجرة أمر أساسي من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهنا واغتنام الفرص ذات الصلة. كما أن هنالك أُطُر للتعاون والحوارات القائمة على المستويين الثنائي والإقليمي، مثل شراكات التنقل وخطة عمل فاليتا المشتركة وعملية الرباط وعملية الخرطوم بشأن الهجرة، التي تعتبر دليلاً مفيدًا للتصدي لتحديات النزوح القسري والهجرة غير النظامية والاستفادة من فرص الهجرة القانونية والتنقل.

- يوفر الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء، وهو الإطار العام للسياسة العامة للإتحاد الأوروبي للحوار والتعاون بشأن الهجرة مع بلدان ثالثة، أساسًا معززًا لإدارة مستدامة ومشتركة وطويلة الأمد للهجرة واللجوء. ويتوخى الميثاق الجديد تعزيز الشراكات

---

[1] - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد01، العدد03، 2018، ص129.

[2] - خراز حليمة و بلباي إكرام، "تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد06، 2021، ص46.

المصممة خصيصا والشاملة والمفيدة للأطراف، مما يتيح فرصة متجددة لتشكيل استجابة مشتركة تقوم على الملكية المشتركة، وتقييم متوازن لمصالح واحتياجات كل طرف، والتضامن والمسؤولية المشتركة. كما لا تشمل هذه الشراكات كامل نطاق تعاوننا في مجال الهجرة واللجوء فحسب، بل سترسخ في الوقت نفسه في مختلف فروع تعاوننا السياسية والأمنية والاقتصادية.

- سيستخدم الإتحاد الأوروبي جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك وكالات الاتحاد الأوروبي والأداة الأوروبيّة للجوار والتّنمية والتّعاون الدّولي -أوروبا في العالم، لتقديم الدعم التشغيلي والمالي في مجال الهجرة والتنقل. وسيبحث التعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجوار الجنوبي. وسيتم تعزيز التعاون الثلاثي مع الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال البناء على التجربة الناجحة لفريق العمل المشترك للاتحاد الأفريقي والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة في ليبيا.

- يعتبر التصدي لتحديات الهجرة أولوية مشتركة أيضًا في إطار الشراكة الشرقية. ويعمل الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة لضمان التنقل والاتصالات بين الشعوب في بيئة آمنة وجيدة الإدارة، فضلاً عن ضمان تقديم الدعم للمهاجرين واللاجئين الضعفاء. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الناجح للاتفاقات القائمة بشأن تيسير التأشيرات وإعادة قبولها، فضلاً عن أن تحقيق المعايير المتعلقة بتحرير التأشيرات بشكل مستمر هي أمور أساسية. كما يجري تعزيز التعاون التقني والإداري في مجال الإدارة المتكاملة للحدود لمساعدة الشعوب على نقل البضائع عبر الحدود[1].

[1] - سياسة الجوار الأوروبية: سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة. متحصل عليه من الموقع: https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9_ar#7156

كما حظي عنصر التنقل أيضا بذات الأهمية فقد تم التركيز بصورة أكبر على تسهيل التنقل وخاصة تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة(شيغن) بغرض التعليم والبحث العلمي والثقافة والتدريب، وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين[1].

خاتمة:

إجتاحت المنطقة العربية في جانفي **2011** العديد من الثورات والمظاهرات والتي عرفت فيما بعد بالربيع العربي، حيث مكنت هذه الأحداث من سقوط أنظمة عربية متسلطة، إلا أن هذه التغيرات أخذت بعدا أخر وصل إلى الحد الدخول في حرب أهلية مثل سوريا و ليبيا، كما أن هذه الأحداث لم تمس فقط الدول العربية بل أيضا الدول الغربية، لذلك سارعت الدول الغربية ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي بحكم علاقاتها التاريخية مع هذه الدول إلى إعادة صياغة نهج سياستها القديمة "سياسة الجوار الأوروبي" إلى مراجعتها لسنة **2011** و **2015** حتى تتماشى و الظروف السياسية الجديدة.

وفي ظل غياب الأمن والإستقرار والفوضى والحرب الأهلية تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط نحو الضفة الشمالية، ولعل من بين أسباب مراجعة سياسة الجوار الأوروبية هو إدراك الإتحاد الأوروبي لخطورة الوضع الأمني في المنطقة العربية خاصة بعد الأحداث الإرهابية التي عرفتها بعض الدول الأوروبية في سنة **2015**، مع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي إرتبطت بالتنظيمات الإرهابية المسلحة.

لكن ما يلاحظ على هذه السياسية أو غيرها من السياسات الأوروبية والمبادرات المختلفة لدول الإتحاد الأوروبي هو أنها مبادرات أوروبية وحيدة الجانب، أي أنها مرتبطة فقط بمصلحة الإتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم أمنه وإزدهاره، أي أن هذه السياسات عبارة عن خطاب أمني موجه للدول المصدرة للتهديدات الأمنية (جنوب المتوسط).

[1] - عائشة قادة بن عبد الله وعياد محمد سمير، مرجع سابق، ص983.

أي يمكن إعتبار أن هذه السياسة وغيرها من السياسات عبارة عن خطاب قديم بثوب جديد، يدور دائما في مصلحة المجموعة الأوروبية ألا وهو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة المتوسطية، لأن عدم الإستقرار في الضفة الجنوبية سينعكس حتما على الضفة الشمالية للمتوسط.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-الكتب:

1-أمينة حلال، تطور السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي: السياسة الأوروبية للجوار نموذجا، في: **الأمن في المتوسط: الإشكالات النظرية والقضايا الإستراتيجية**، الجزء2، تحرير، توفيق بوستي، الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2022.

2-فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

2-هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010،

ب-الرسائل الجامعية:

1-عائشة بوكليخة، **الحراك السياسي العربي و أثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا**، (أطروحة دكتوراه)، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

ج- المقالات في المجلات:

1-بلعربي علي، " سياسات الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الإعتبارات الأمنية والسياسية"، مجلة المفكر القانوني والسياسي، المجلد05، العدد02، 2021.

2- أيمن بلجيلالي وغازلي عبد الحليم، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد01، 2020.

3- خراز حليمة و بلباي إكرام، "**تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا**"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد06، 2021.

4- عمر ياسين خضيرات، "**مو اقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي و أثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي(2010-2015)**"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد14، العدد01، 2017.

5- عائشة قادة بن عبد الله وعياد محمد سمير، "**المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار المتجددة**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد07، العدد02، 2021.

6- فريدة حموم،"**الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجز ائري**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد13، العدد18، 2022.

7- كاهنة شاطري، "**السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: الدو افع، الآليات والتحديات**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2021.

8- محمد المصري، "**إتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية**"، مجلة سياسات عربية، العدد02، 2013.

9- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "**السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية**"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد01، العدد03، 2018.

10- مرسي مشري،" **أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية : الدو افع والإنعكاسات**"، مجلة سياسات عربية، العدد15، 2015.

11- عاشور لكوشة ومحمد كريم خيدر، "**السياسات الأوروبية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد01، 2022.